

الفهرس

ه	إهداء
ز	تقديم
ط	مقدمة

القسم الأول

المركز القانوني الجديد لقاضي التحقيق من الناحية النظرية

الباب الأول: تحديد صلاحيات قاضي التحقيق

الفصل الأول : صلاحيات قاضي التحقيق لجهة القيام بالتحقيق	٥
المبحث الأول : كيفية وضع قاضي التحقيق يده على الدعوى	٦
المطلب الأول : صلاحية قاضي التحقيق في الجريمة غير المشهودة	٨
الفقرة الأولى : إدعاء النيابة العامة	٨
الفقرة الثانية : قرار نقل الدعوى	١٢
الفقرة الثالثة : قرار تعيين المرجع	١٣
الفقرة الرابعة : إدعاء الفريق المتضرر	١٤

٢٠	المطلب الثاني : صلاحية قاضي التحقيق في الجريمة المشهودة
٢٤	المبحث الثاني : كيفية إجراء التحقيق
٢٤	المطلب الأول : البت بالدفوع الشكلية
٣٢	المطلب الثاني استجواب المدعى عليه
٣٢	الفقرة الأولى : مفهوم الاستجواب
٣٣	الفقرة الثانية : إجراءات الاستجواب
٣٧	المطلب الثالث : الاستماع للشهود
٣٧	الفقرة الأولى : المقصود بسماع الشهود
٣٧	الفقرة الثانية : إجراءات الاستماع للشهود
٤٤	المطلب الرابع : الانتقال والتفتيش وضبط الأدلة
٤٥	الفقرة الأولى : الانتقال أو الكشف الحسي
٤٦	الفقرة الثانية : التفتيش
٥٠	الفقرة الثالثة : ضبط الأدلة أو الأشياء
٥٣	الفصل الثاني : تحديد صلاحيات قاضي التحقيق لجهة حرية اتخاذ القرارات ...
٥٤	المبحث الأول : حرية اتخاذ القرارات عند البدء بالتحقيق وخلاله
٥٥	المطلب الأول : قرار تعيين الجلسة والدعوة إليها
٥٦	الفقرة الأولى : قرار الدعوة
٥٨	الفقرة الثانية : قرار الاحضار
٦١	المطلب الثاني : قرار الترك
٦١	المطلب الثالث : قرار التوقيف
٦٣	الفقرة الأولى : التوقيف الوجاهي
٧٢	الفقرة الثانية : التوقيف الغيابي
٧٤	المطلب الرابع : قرار الوضع تحت المراقبة القضائية

الفقرة الأولى : شروط الوضع تحت المراقبة 75	
الفقرة الثانية : الآثار المترتبة على قرار الوضع تحت المراقبة 79	
المطلب الخامس : قرار إخلاء السبيل 79	
الفقرة الأولى : إخلاء السبيل بحق (الوجobi) 80	
الفقرة الثانية : إخلاء السبيل بناء على طلب الموقوف 82	
المبحث الثاني : حرية اتخاذ القرارات عند انتهاء التحقيق واحتدامه 85	
المطلب الأول : قرار منع المحاكمة 86	
الفقرة الأولى : أسباب منع المحاكمة 86	
الفقرة الثانية : حجية قرار منع المحاكمة 88	
المطلب الثاني : قرار الظن أو الإحالة 89	
الفقرة الأولى : حالة كون الفعل جنحة أو مخالفة 89	
الفقرة الثانية : حالة كون الفعل جنائية 90	

الباب الثاني : تفعيل جزاء مخالفات قاضي التحقيق

الفصل الأول : التنظيم القانوني لجزاء مخالفات قاضي التحقيق 95	
المبحث الأول : نظرية البطلان في قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني 97	
المطلب الأول : نظرية البطلان في القانون القديم 97	
الفقرة الأولى : حالات البطلان في القانون القديم 99	
الفقرة الثانية : بدائل البطلان في القانون القديم 101	
المطلب الثاني : نظرية البطلان في القانون الجديد 103	
الفقرة الأولى : نوع البطلان 104	
الفقرة الثانية : نطاق البطلان 106	
المبحث الثاني : الملامح العامة لنظرية البطلان في القانون المقارن 111	
المطلب الأول : ملامح نظرية البطلان في القانون المصري 112	

١١٧	الفصل الثاني : حالات ترتيب الجزاء أو استبعاده
١١٨	المبحث الأول : حالات البطلان كجزء لمخالفات قاضي التحقيق
١١٨	المطلب الأول : عدم مراعاة أصول التحقيق
١١٩	المطلب الثاني : عدم مراعاة حقوق الفرقاء
١٢٠	المبحث الثاني : حالات استبعاد البطلان عن الجزاءات
١٢١	المطلب الأول : استبعاد القانون للبطلان
١٢٤	المطلب الثاني : استبعاد البطلان بالتصحيح أو عدم الاحتجاج

القسم الثاني

تقييم الوضعية الجديدة لقاضي التحقيق من الناحية العملية

الباب الأول : الوضعية الإيجابية لقاضي التحقيق

١٣١	الفصل الأول : توضيح حقوق وواجبات قاضي التحقيق
١٣١	المبحث الأول : حقوق قاضي التحقيق
١٣٢	المطلب الأول : الحق في العمل باستقلالية
١٣٣	الفقرة الأولى : استقلالية قاضي التحقيق عن النيابة العامة
١٣٦	..	الفقرة الثانية : استقلالية قاضي التحقيق عن جهاب قضاء الحكم ..
١٣٧	المطلب الثاني : الحق في العمل بحرية
١٣٧	الفقرة الأولى : حرية اختيار مكان التحقيق ..
١٣٨	الفقرة الثانية : حرية اختيار زمان التحقيق ..
١٣٩	الفقرة الثالثة : حرية تقدير معطيات التحقيق ..
١٤١	الفقرة الرابعة : حرية التنحي ورفع اليد عن الدعوى ..

١٤٤	المبحث الثاني : واجبات قاضي التحقيق
١٤٩	المطلب الأول : واجب القيام بالتحقيق
٤٧	المطلب الثاني : واجب تدوين أعمال التحقيق
١٤٩	المطلب الثالث : واجب المحافظة على أسرار التحقيق
١٥٢	المطلب الرابع : واجب احترام حقوق الدفاع
١٥٥	الفصل الثاني : توضيح صلاحيات قاضي التحقيق
١٥٨	المبحث الأول : حدود صلاحية قاضي التحقيق بالنسبة للأفعال
١٦٠	المطلب الأول : الأفعال التي لها نفس طبيعة الفعل محل الادعاء
١٦٠	المطلب الثاني: الأفعال التي ترتبط بالفعل محل الادعاء ارتباطاً لا يقبل التجزئة
١٦٢	المبحث الثاني : حدود صلاحية قاضي التحقيق بالنسبة للأشخاص
١٦٣	المطلب الأول : إدعاء النيابة العامة
١٦٥	المطلب الثاني : إدعاء الفريق المتضرر

الباب الثاني : الوضعية السلبية لقاضي التحقيق

١٧١	الفصل الأول : النصوص التي تحد من دور قاضي التحقيق
١٧١	المبحث الأول : النصوص التي تعيق عمل قاضي التحقيق
١٧٢	المطلب الأول : اشتراك النيابة العامة وأفراد الضابطة العدلية في التحقيق
١٧٥	المطلب الثاني : تعليق تنفيذ قرار الترك
١٧٩	المطلب الثالث : إضافة دفع شكلية جديدة
١٨٣	المبحث الثاني : النصوص التي توسيع الرقابة على عمل قاضي التحقيق
١٨٤	المطلب الأول: النصوص التي توسيع من نطاق القرارات القابلة للاستئناف
١٨٥	الفقرة الأولى : حق النيابة العامة في استئناف القرارات الإدارية
١٨٨	الفقرة الثانية : حق المدعى في استئناف قرار استرداد مذكرة التوقيف

١٨٨	المطلب الثاني : النصوص التي توسيع من عدد الأشخاص أصحاب الحق بالاستئناف
١٨٩	الفقرة الأولى : حق الضامن والمسؤول بالمال في استئناف قرارات قاضي التحقيق
١٩٠	الفقرة الثانية : حق الفرقاء في استئناف القرار الفاصل بالدفع الفقرة الثالثة : حق المدعى في استئناف قرار الترك الفقرة الرابعة : حق المدعى عليه في استئناف قرار التوقيف
١٩٣	الفصل الثاني : الصعوبات العملية التي تواجه قاضي التحقيق
١٩٣	المبحث الأول : الصعوبات الناجمة عن تقصير في التشريع
١٩٤	المطلب الأول : إغفال النص تبيان آلية التنفيذ
١٩٤	الفقرة الأولى : بالنسبة لتأمين إنشاء مفازز التبليغ
١٩٥	الفقرة الثانية : بالنسبة لتأمين إنفاذ قرارات قاضي التحقيق المستحدثة
١٩٧	المطلب الثاني : إغفال النص تحديد نطاق سلطات قاضي التحقيق
١٩٧	الفقرة الأولى : بالنسبة لإعادة فتح التحقيق
٢٠١	الفقرة الثانية : بالنسبة لاستعمال التقنيات الحديثة في التحقيق
٢٠٩	المطلب الثالث : إغفال النص ما يلائم قاضي التحقيق
٢١١	المبحث الثاني : الصعوبات الناجمة عن غموض في النصوص
٢١١	المطلب الأول : الصعوبات التي تشيرها المادة ١٠٨
٢١٥	المطلب الثاني : الصعوبات التي تشيرها النصوص الأخرى
٢١٩ خاتمة
٢٢٣ المراجع